افتتاح جلسة اعتماد التهم في قضية أحمد الفقي المهدي في الأول من آذار/مارس 2016

تُفتَتح في الأول من آذار/مارس 2016 جلسة اعتماد التهم في قضية المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي التي تنظر فيها الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية. وجلسة اعتماد التهم جلسة علنية تقرِّر الدائرة في إثرها ما إذا كانت ستعتمِد التهم وما إذا ستعتمدها كلياً أم جزئياً. وسيُحال السيد الفقي، في حال اعتماد التهم الموجهة إليه، إلى المحاكمة. وتتألف الدائرة التمهيدية الأولى من القاضية جويس ألووش (من كينيا)، رئيسة للدائرة، والقاضي كونو تارفوسير (من إيطاليا)، والقاضي بيتر كوفاكس (من هنغاريا).

من هو أحمد الفقي المهدي وما هي الجرائم المتهم بارتكابها؟

يُدَّعى بأن السيد المهدي اضطلع بدور نشط إبان احتلال تمبكتو. كما يُدَّعى بأنه عضو في جماعة أنصار الدين وأنه كان يتعاون تعاوناً وثيقاً مع قادة جماعتين مسلحتين في إطار البنى والمؤسسات التي أقاموها. ويُدَّعى بأنه كان حتى أيلول/سبتمبر 2012 رئيساً لهيئة الحسبة التي باشرت عملها اعتباراً من أيار/مايو 2012. كما ساهم في أعمال المحكمة الإسلامية في تمبكتو وشارك في تنفيذ قراراتها. ويُدَّعى تحديداً بأنه شارك في تدمير المباني المشار إليها في التهم.

وخلصت الدائرة إلى أن الأدلة التي قدمتها المدَّعية العامة تثبت وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن السيد المهدي مسؤول جنائياً عن ارتكاب جرائم الحرب المدعى بها، منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين، أو عن تسهيل ارتكابها أو المساهمة فيها بأي طريق آخر، وتتمثل هذه الجرائم في الهجوم عمداً على المباني التالية: 1) ضريح سيدي محمود بن عمر محمد أقويط؛ 2) ضريح الشيخ محمد محمود العرواني؛ 3) ضريح شيخ سيدي مختار بن سيدي محمد بن الشيخ الكبير؛ 4) ضريح ألفا مويا؛ 5) ضريح شيخ سيدي أحمد بن عمار الرقادي؛ 6) ضريح الشيخ محمد المكي؛ 7) ضريح الشيخ عبد القاسم عطواتي؛ 8) ضريح أحمد فولاني؛ 9) ضريح بحابر بابديع؛ 10) مسجد سيدي يحي.

ما هي جلسة اعتماد التهم؟ هل هي محاكمة؟

لا. ليست جلسة اعتماد التهم بمحاكمة ولا هي محاكمة مصغرة. بل هي جلسة علنية تبت الدائرة التمهيدية في المحكمة في اثرها ما إذا كانت ثمة أدلة كافية للانتقال إلى مرحلة المحاكمة. وينظر قضاة الدائرة التمهيدية في التهم ويحددون ما إذا كانت ثمة أدلة كافية لدعم كل ادعاء من الادعاءات المقدمة. وبناء على ذلك، يقرر القضاة ما إذا كان ينبغي عقد المحاكمة أمام دائرة ابتدائية تتألف من ثلاثة قضاة آخرين. ولا تصدر الدائرة التمهيدية حكماً بشأن براءة المشتبه به أو ذنبه.

ماذا سيحدث في أثناء جلسة اعتماد التهم؟

يتعيَّن على المدَّعية العامة أن تقدِّم أدلة تكفي لإثبات كل تهمة من التهم وإثبات وجود أسباب جوهرية تدعو إلى الاعتقاد بأن المشتبه به ارتكب كل جريمة من الجرائم المنسوبة إليه. ويمثل السيد المهدي المحامي الموكَّل عنه الأستاذ محمد العويني الذي يجوز له الاعتراض على التهم والرد على الأدلة التي تعرضها المدعية العامة. وليس للمجني عليهم ممثل قانوني في هذه القضية.

متى ستصدر الدائرة التمهيدية قرارها وما القرار الذي يجوز لها إصداره؟

من المقرر أن تُعقَد الجلسة يومي 1 و2 آذار/مارس 2016. ويجوز للقضاة منح الطرفين والمشاركين مهلة إضافية لتقديم مذكرات كتابية لاستكمال مرافعاتهم الشفوية. وينص البند 53 من لائحة المحكمة على أن تصدر الدائرة التمهيدية قرارها كتابياً في غضون 60 يوماً من تاريخ انتهاء الجلسة. ويجوز للدائرة التمهيدية عندئذ:

- اعتماد التهم التي تخلص بشأنها إلى وجود أدلة كافية؛ وفي هذه الحالة تُحال القضية إلى المحاكمة أمام دائرة ابتدائية.
- رفض اعتماد التهم التي تخلص بشأنها إلى عدم كفاية الأدلة ووقف الاجراءات المتعلقة بالسيد المهدي؛
- وقف الجلسة والطلب من المدعية العامة تقديم مزيد من الأدلة أو إجراء مزيد من التحقيقات أو تعديل أي تهمة يبدو أن الأدلة المقدَّمة بشأنها تثبت ارتكاب جريمة تختلف عن الجريمة الموجه الاتهام فيها.

ولا يجوز للدفاع أو الادعاء استئناف قرار الدائرة استئنافاً مباشراً بل يتعين عليها طلب الإذن من الدائرة للقيام بذلك.